

ملخص

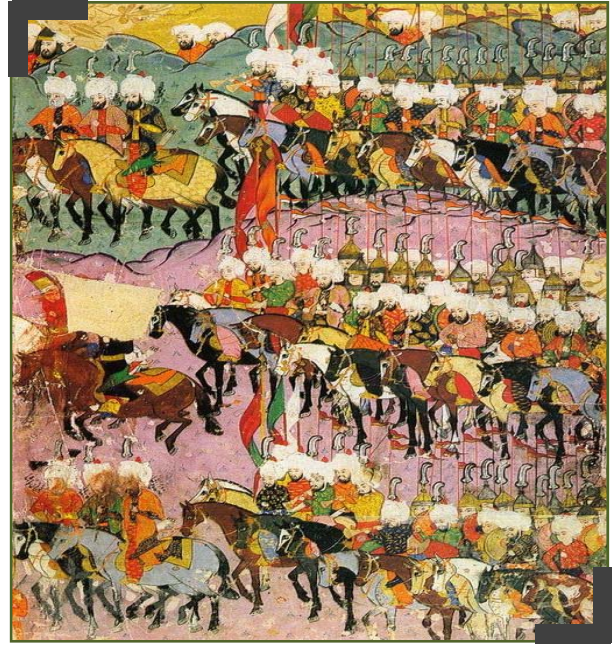
تناقش صفحات المقال الحكم العثماني للعالم العربي، في ضوء نظرية "الاستعمار والتحرير" للعلامة الجغرافي جمال حمدان (١٩٢٨-١٩٩٣)، وذلك في نقاط محددة هي: السيطرة العثمانية بين الفتح والاستعمار، أثر السيطرة العثمانية في الاقتصاد والتجارة، الحكم العثماني بين العنصرية والتسامح، الأقليات في ظل الحكم العثماني، الحكم العثماني بين الإنصاف والجحود.

مقدمة

لم يكن العالم في العصر الوسيط يعرف القوميات والأعراق والتحيز للإثنيات كما هو الحال عليه اليوم، وعلى العكس من ذلك كان الصراع الأيدلوجي على أشده، لم يستثن من ذلك حتى الصراع المذهبي داخل الدين الواحد، وقد أدى هذا إلى انقسام العالم حينذاك إلى تكتلات لا تؤمن إلا بالصراع من أجل العقيدة، حتى ولو لم يكن هذا الصراع حقيقياً أو متخفياً وراء ستار الدين كما حدث في زمن الحروب الصليبية على المشرق، لكن ما لبث هذا الوضع أن تغير في العصر الحديث بعد أن دخل الغرب عصر النهضة وبدأت سلطة الكنيسة في التقلص وازداد تبعاً لذلك الشعور بالقوميات والأعراق المختلفة ووضع الصراع الديني والمذهبي جانباً، وكانت فرنسا هي الدولة الرائدة في ذلك عندما صارت من أجل تفوق القومية الفرنسية منذ مطلع العصر الحديث، لكن لم تظهر القومية بمفهومها الحالي إلا في أعقاب الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، ومنذ ذلك الحين بدأت أوروبا كلها تحتذي حزو فرنسا في العمل والصراع من أجل القوميات.

في هذا الوقت بالذات كانت الدولة العثمانية في الناحية الشرقية من أوروبا تتمسك بالتقليد القديم، فهي دولة الإسلام العظمى وسلطانها بمثابة خليفة المسلمين، ومن هنا فهي لا تتحيز لأعراق أو قوميات، لقد ضمت أراضيها الشاسعة العديد من الأعراق بل العديد من الديانات والمذاهب المختلفة التي استظلت بظل الإسلام لعدة قرون، ولو أرادت أن تفرق بين تلك الأعراق والقوميات والشعوب لما انتظرت كل هذا الوقت بل كانت ستبدأ هذا على الأقل منذ زمن قوة الإمبراطورية وتوسعها في القارة الأوروبية، إلا أن الإسلام الذي تدين به تلك الدولة قد أثر في إستراتيجيتها العامة التي تقتضي حرية العبادة والمساواة بين الطوائف والشعوب بعكس ما كان يحدث في الغرب منذ العصر الوسيط، مما أهلها لتكون دولة من أعظم دول الإسلام العامة وأكثرها عمراً وتأثيراً في التاريخ الإسلامي خاصة وتاريخ العالم بصفة عامة.

وقد تركزت مصالح الدول الأوروبية بعد أن قويت شوكتها في إضعاف الدولة العثمانية التي ظلت موحدة تصارع للحد من الأطماع الغربية التي أخذت تتطلع من جديد للهجوم على الشرق والتهام خيراته، ولم تجد سبيلاً إلى ذلك إلا بث روح النزاع والفرقة بين مختلف أعراق وطوائف الإمبراطورية التي عاشت بانسجام دون أية مشاكل ومنازعات لعدة قرون من الزمان، واستطاعت الدول



الدولة العثمانية ونقد نظرية الاستعمار عند جمال حمدان

أحمد سالم سالم علي

مفتش آثار إسلامية

المجلس الأعلى للآثار

الإسكندرية – جمهورية مصر العربية



الاستشهاد المرجعي بالمقال:

أحمد سالم سالم علي، الدولة العثمانية ونقد نظرية الاستعمار عند جمال حمدان- دورية كان التاريخية- العدد الخامس عشر؛ مارس ٢٠١٢. ص ٤٩-٥٦.

www.kanhistorique.org

ISSN: 2090 - 0449

خمس أعوام من الدراسات التاريخية ٢٠٠٨ - ٢٠١٢

وحدة الدين كغطاء يخفي به حقيقته كاستعمار سياسي لاشك فيه".^(١)

كتب د. حمدان هذا الكلام في ظل سيل جارف من النعرات القومية التي تأججت في ستينيات القرن العشرين، وكان من بينها القومية العربية التي كادت أن تبتلع أي هوية أخرى لدى شعوب هذه المنطقة حتى هويتها الإسلامية، لذلك لم يكن الفتح الإسلامي الأول في ظل هذه النظرية إلا فتحاً عربياً ليس له علاقة بالدين، وإنما كان له علاقة أكبر بالجنس العربي الذي طغى مفهومه حينئذ، فقد أغفل د. حمدان العامل الأيدلوجي الذي سيطر على الصراعات الدولية في القرون الوسطى ومستهل العصور الحديثة، حيث لم يكن للقومية مكاناً واضحاً على الخريطة السياسية، هكذا لم يكن دخول العثمانيين للعالم العربي احتلالاً تركياً لبلدان عربية بقدر ما هو تجاذب وانصهار بين عالمين اعتنق كل منهما الدين الإسلامي واتخذة منهجاً على مدى قرون، وبالمقارنة لم يكن الفتح الإسلامي للأندلس احتلالاً عربياً لبلاد ذات عرق لاتيني، وإن أطلقنا عليه احتلالاً فهل كان خروج العرب من الأندلس بمثابة الجلاء؟ وهل التطهير الذي مارسه محاكم التفتيش الأوروبية في الأندلس كان ضد العرب وحدهم، أم كان ضد كل من يخالف عقيدتهم سواء كان عربياً أو غير عربي؟ وإذا كان هذا هو مفهوم الاحتلال فإن خروج العرب من الجزيرة العربية أصلاً لا يصح لأنه يعتبر احتلالاً وليس فتحاً ونشراً للدين وضمان حرية العبادة والاعتقاد.

على هذا الأساس لماذا إذن فرق د. حمدان بين الفتح العربي لبلاد ذات خلفيات عرقية وحضارية متعددة في صدر الإسلام وبين الفتح التركي الذي ضم بين جنباته نفس تلك البقاع وزاد عليها بقاعاً أخرى في شرق أوروبا؟ فبالفتح العثماني دخلت شعوب أوروبية في الإسلام لم تعرفه من قبل قط، من أمثال البوسنة والهرسك وألبانيا، فهؤلاء اعتنقوا الإسلام بسبب العثمانيين، وصارعوا بعد انتهاء الحكم العثماني من أجل الحفاظ على هويتهم الإسلامية مثلهم مثل كثير من الشعوب الأخرى - في آسيا وإفريقيا - التي دخلت الإسلام في ظل الفتوحات الإسلامية الأولى وظلت على ولائها للإسلام ومن ثم مدافعة عنه. وإذا اعتبرنا العثمانيين مستعمرين فلماذا لم يكونوا كالأسبان والبرتغاليين الذين أقاموا حكمهم في الثغور الإفريقية قبل دخول العثمانيين إليها حيث قاموا بالسلب والنهب والتقتيل والتخريب، فضلاً عن الاضطهاد الديني وإهانة المقدسات، كما ذكر صاحب كتاب الإستقصا عن أساليبهم الوحشية في السيطرة على المدن، حتى أنهم اتخذوا من بعض المساجد محلاً للقاذورات^(٢)، فلماذا نسوي بعد كل هذا الغزو مع الفتح، لقد قام العثمانيون بالدفاع عن هذه الأرض ضد المستعمر المغتصب الذي أراد تطهير هذه البلاد من المسلمين وتنصيرهم كما فعل بالأندلس من قبل، فإذا تصورنا مجرد تصور عدم ظهور العثمانيين على مسرح التاريخ في ذلك الوقت بالذات، أكانت البلدان

الأوروبية بناءً على ذلك التدخل بحجة حماية مصالح رعاياها من كافة الطوائف والقوميات الأوروبية، فتدخلت روسيا لصالح البلقانيين السلاف ودعمت القلاقل في الصرب والجبل الأسود وألبانيا، وتدخلت فرنسا وانجلترا لصالح الأرمن وبعض الرعايا الأوروبيين في الولايات العثمانية الأخرى.

وبدأت من هنا تتشكل أولى سلبيات الحكم العثماني في نظر الكثير من المهاجرين والمتبنين للفكر الغربي، حيث بدا لهم أن الدولة العثمانية هي الأخرى أخذة في الاتجاه إلى الفكر القومي والتفرقة بين القوميات داخل الإمبراطورية، بل وقمع بعض هذه القوميات مثل الأرمن، ولم يكتف المهاجمون بهذا بل ادعوا أن الدولة العثمانية هي سبب نكسة المشرق العربي وسبب تخلفه، وأن الأقطار العربية أصبحت منغلقة على نفسها لا تدري شيئاً عن العالم الخارجي وما يسير فيه من نمو وتقدم، أي أنه ببساطة لو لم تكن الدولة العثمانية لكان المشرق العربي الآن من الدول المتقدمة، ولما استطاعت القوى الاستعمارية الكبرى السيطرة على معظم أراضيه، لهذا لا بد لنا أن نعمن النظر في هذه الادعاءات التي أيدها العديد من الكتاب والباحثين الغربيين فضلاً عن كثير من الباحثين العرب والمسلمين.

ومن أهم وأشهر الشخصيات التي تبنت هذا الاتجاه وبنيت على أساسه النظريات في أنواع الاستعمار ومكوناته، هو الجغرافي الشهير الدكتور جمال حمدان^(٣)، ففي كتابه "إستراتيجية الاستعمار والتحرير" ناقش أنواع الاستعمار وطرقه المختلفة وصولاً إلى الاستعمار الحديث، حيث تطرق خلال ذلك إلى الحكم العثماني للعالم العربي، وهكذا نستطيع أن نتبين عن طريق نظرية الاستعمار والتحرير لدى د. حمدان، معظم السلبيات التي وجهها الباحثون والمؤرخون للدولة العثمانية ونتائج السيطرة العثمانية على العالم العربي، ثم لنا أن نتساءل بعد ذلك هل كانت هذه الادعاءات صحيحة أم هي محض افتراءات؟

السيطرة العثمانية بين الفتح والاستعمار

ساد منذ فترة لدى بعض الأوساط الثقافية الحديث عن شرعية الحكم العثماني للعالم العربي، وأراد البعض تصنيفه على أنه غزو أدى إلى استعمار وليس فتحاً أدى إلى إعمار، بغض النظر عن دين هؤلاء الغزاة المزعومين، وأراد البعض تعديل عبارة (الفتح العثماني) في مناهج التعليم لتصير (الغزو العثماني)، إلا أن هذه الإدعاءات لم تكن جديدة على الأسماع إذ بدأ طرحها منذ سقوط الدولة العثمانية سنة ١٩٢٤م، وجاء د. حمدان في ستينيات القرن العشرين ليصنف الحكم العثماني على أنه احتلالاً صرفاً لا يفتقر عن غيره إلا في الاستتار بشعار الدين، يقول د. جمال حمدان: "على أن الاستعمار الديني المسيحي لم يكد ينحصر عن الساحل الجنوبي حتى ورثه استعمار ديني آخر وإن اختلف الدين. فمن الساحل الشمالي مرة أخرى من الأناضول جاءت موجة الاستعمار التركي، وهو نوع محير من الاستعمار لأنه كاستعمار ديني اتخذ من

أولاً: هذا الكلام بالطبع يتنافى مع الحقائق التاريخية الثابتة، لأن طريق رأس الرجاء الصالح لم يكتشف في وقت سيطرة الأتراك على مصر والشام، وإنما اكتشفه البرتغاليون في أواخر القرن الخامس عشر أي في وقت سيطرة المماليك، ثانياً: لم يفرض الأتراك سياسة جمركية غير أخلاقية بعد سيطرتهم على مصر والشام لأنه ببساطة قد تم تفعيل جميع الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر وبعض الدول الأوروبية مثل جمهورية البندقية في عهد سلطنة المماليك، وقد تم إبرام الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الجديدة بين السلطان العثماني وفرنسا مثلاً لتسهيل حركة التبادل التجاري، وحرية التجارة بل وتخفيض رسومها، وقد أدت تلك السياسة إلى تحقيق الكثير من النفع والانتعاش الاقتصادي الذي كان ركوده سبباً في تدهور الحالة الاقتصادية لسلطنة المماليك.

إن السياسة الاحتكارية التي لجأ إليها سلاطين المماليك منذ عهد السلطان برسباي (٨٢٥ - ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٧ م) وبالتحديد عندما أصدر مرسوماً يحرم به شراء التوابل من غير مخازن السلطان،^(٦) قد أدت بالفعل إلى غلاء السلع غلاءً فاحشاً، والتي كانت تصل إلى أوروبا بأضعاف ثمنها، وهذا ما أدى في الحقيقة إلى بحث الأوروبيين بحثاً مستميتاً عن طريق آخر يصلوا به إلى تجارة المشرق بدون وساطة المماليك، وقد تفاقم الأمر في أخريات أيام السلطنة المملوكية في عهد السلطان الغوري (٩٠٦ - ٩٢٢ هـ / ١٥٠٠ - ١٥١٦ م) الذي يذكر عنه ابن إياس في حوادث سنة ٩١٨ هـ - ١٥١٣ م أنه كان يشتري القمح من مصر ويرسله إلى الشام التي كان بها غلاء عظيم،^(٧) وهذا بالطبع ليحصل على فرق الثمن حتى وصل الأمر لانعدام الدقيق والخبز من القاهرة والسلطان غير مبال بما يحدث.

ولم يكتف السلطان بذلك، بل فرض الكثير من الضرائب والجمارك على التجارة المارة بالأراضي المصرية، حتى يقول ابن إياس في حوادث سنة ٩٢٢ هـ - ١٥١٦ م أن نائب جدة كان يأخذ من تجار الهند بالمثل عشرة أمثال، فامتنع التجار من دخول بندر جدة وآل أمره إلى الخراب، وكذلك الإسكندرية ودمياط فامتنع تجار الفرنج من الدخول إلى تلك البنادر من كثرة المظالم، وعز وجود الأصناف التي كانت تجلب من بلاد الإفرنج.^(٨)

أما بعد السيطرة العثمانية على مصر سنة ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م، ثم بعد ذلك على الحجاز وموانئ البحر الأحمر، حاول العثمانيون بشق الطرق إحياء الطريق التجاري القديم، وإحياء دور مصر والشام وموانئهما فضلاً عن موانئ البحر الأحمر التي خلت على عروشها بسبب السياسة الاحتكارية للمماليك. وفي عهد السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ - ٩٧٤ هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٧ م) خطت الدولة العثمانية خطوات هامة في سياسة الانفتاح تجارياً مع عدد من الدول الأوروبية لتنشيط الحركة التجارية التي أصابها الضعف، إذ عقد السلطان سليمان مع فرنسا الأول ملك فرنسا معاهدة سنة ١٥٢٨ م جددت فيها الدولة العثمانية الامتيازات التي سبق أن منحها

العربية ستظل على حالها من الإسلام أم أن مصيرها سيكون كمصير الأندلس التي تنصرت عن كاملها في أقل من قرن من الزمان؟ يستطرد د. حمدان في شرح نظريته فيقول: "أما من الناحية الحضارية فإن الاستعمار التركي نوع شاذ من الاستعمار. فإذا كان الاستعمار السياسي بالمفهوم الحديث هو سيطرة حضارة راقية على حضارة متخلفة، فقد كان العكس هو الأساس في الاستعمار التركي فقد بدأ كقوة استبسية محاربة بحتة، قوة فرسان هدامة من الرعاة بلا حضارة ولا جذور تاريخية بل وبلا وطن أم محدد. هذا بينما كانت الإمبراطورية تتألف من شعوب عريقة مستقرة وحضارات زراعية راقية".^(٩)

وهنا يرسم د. حمدان قاعدة لا أساس لها من الصحة ألا وهي أن الاستعمار لابد وأن يكون لدولة متقدمة أو حضارة راقية على حضارة أخرى متخلفة، ولكن إذا نظرنا في التاريخ نجد الكثير والكثير من الحضارات الراقية قد استعمرت بل وانتهت على يد حضارة أخرى ناشئة ليس لها أية أصول تاريخية، وأفضل مثال على ذلك العرب الذين لم يكونوا قبل الإسلام سوى مجموعات متنقلة من الرعاة داخل الجزيرة العربية وعلى أطرافها، ولما أعزهم الله بالإسلام خرجوا فاتحين للعالم، فلم يمض القرن الأول من الإسلام إلا وقد دخلت في ظلهم حضارات عريقة وموغة في القدم من أمثال الفرس والرومان.

وأما عن وصفه للأتراك بأنهم قوة هدامة من الفرسان الرعاة بلا حضارة ولا جذور تاريخية، فهو بالطبع ينافي التاريخ المثبت الذي يشهد للأتراك بإسهامهم الكبير في الحضارة الإسلامية، فلم يكن العثمانيون إلا فرعاً منبثقاً عن الأتراك السلاجقة الذين سيطروا على مشرق العالم الإسلامي لعدة قرون قاموا خلالها بالذود عن الإسلام ونشره حتى قوضوا سلطان الإمبراطورية البيزنطية في آسيا الصغرى، وكانوا سبباً رئيسياً في وصول العثمانيين للحكم في الأناضول، هكذا أنتجت هذه القوة الإسلامية - التي وصفها د. حمدان بالهدامة - ازدهاراً كبيراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأوجدوا استقراراً سياسياً وتطوراً في العمران وغيره.

أثر السيطرة العثمانية في الاقتصاد والتجارة

ويذكر د. حمدان في أثناء استعراضه للحياة الاقتصادية للدولة العثمانية وما أنتجته على الصعيد الدولي خطأً تاريخياً بقوله: "وقد فرض الأتراك وقد أصبحوا سادة جميع الطرق البرية بين الشرق والغرب سياسة جمركية غبية ولا أخلاقية على أحسن تقدير، ومن الثابت تاريخياً أن ابتزاز الأتراك لتجارة الأجانب والتجارة العابرة كان أكبر الأسباب التي دفعت الغرب وأوروبا المسيحية دفعاً إلى البحث المستميت عن طريق بديل إلى الشرق حتى جاءت بالفعل الضربة القاصمة وهي طريق رأس الرجاء الصالح وكان طبيعياً أن يعنى هذا لا الجمود والتوقف فحسب وإنما التدهور الحضاري كذلك".^(١٠)

القطاعات المركزية في المدن العثمانية بشكل كبير، ففي تونس مثلاً ازدادت مساحة المنطقة الواقعة حول جامع الزيتونة بزيادة تقدر بحوالي ٦٠%، واتسعت مدينة حلب منذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر بنسبة تزيد عن ١٠٠%، أما بالنسبة للقاهرة، فقد ذكر المقرزي أنه كان يوجد بالقاهرة في النصف الأول من القرن الخامس عشر (٨٧) سوقاً و (٥٧) قسيارة (خان وفندق ووكالة)، وقد أمكن الاستدلال على (١٤٥) سوقاً و (٣٦٠) قسيارة في العصر العثماني، ويتضح من المقارنة أن التقدم كان باهراً خاصة بالنسبة للقياسيات التي هي أساس التجارة الضخمة، وتعتبر مؤشراً هاماً للنشاط الاقتصادي في المدينة.^(١٠)

هكذا كان حال التجارة والاقتصاد بعد السيطرة العثمانية على العالم العربي، فهل حدث من قبل أن يرتقي الاحتلال باقتصاديات المحتل على هذا النحو؟

الحكم العثماني بين العنصرية والنساجم

يقول د. حمدان: "لكن القناع الديني الوهمي الذي خدع العالم العربي في البداية لم يلبث بعد قليل أن تمزق فكان رد الفعل القومي عنيفاً في النهاية"،^(١١) ثم يستدرك: "لقد كان الاستعمار التركي يقوم على نوع من التفرقة العنصرية بين التركية أو الطورانية (الجنس السيد) من ناحية والعرب أو الفلاحين كجنس محكوم- ولا نقول حتى كمواطن من الدرجة الثانية - في الناحية الأخرى"،^(١٢) ويقول: "أما دينياً فقد قامت الإمبراطورية الدينية التركية على سياسة طائفية عاجزة ضيقة الأفق هي سياسة الملة التي تفاقمت خاصة في أخريات الإمبراطورية، وقد نشأت سياسة الملة نتيجة لقصر نظر الاستعمار التركي من ناحية، وضعفه وعجزه أمام ضغط القوى الأوروبية من ناحية أخرى، فرغبة في سياسة فرق تسد حدد الأتراك مسئولية الأقليات الدينية في زعاماتها وقياداتها الطائفية، فبدأت من هنا تتبلور شخصياتها داخل جسم الدولة".^(١٣)

وهكذا؛ نرى ذلك التحامل الشديد القائم على غير أسس وأدلة تاريخية، وهي أقاويل مفتراه على الدولة العثمانية بشهادة المؤرخين الغربيين ولا نقول المؤرخين المسلمين. أولاً: كما ذكرنا أنفاً لم تقم الدولة العثمانية أبداً بالتفرقة العنصرية بين أية أجناس داخل الإمبراطورية خاصة الجنس العربي، وخير دليل على ذلك ما هم به السلطان سليم الأول (٩١٨ - ٩٢٦ هـ / ١٥١٢ - ١٥٢٠ م) الذي بلغت عنده القومية الإسلامية مداها حتى أنه حاول أن يجعل اللغة العربية هي اللغة الإسلامية واللغة القومية المعتمدة للأتراك أنفسهم،^(١٤) أي تعريب الدولة بالكامل، ولم يمنعه من تحقيق هذا المشروع إلا المفتي أو (شيخ الإسلام) الذي كان له نفوذ كبير على السلطان العثماني نفسه.

ثانياً: القول بأن الجنس التركي كان الجنس السيد للإمبراطورية، هو من أكبر الأقاويل جحوداً وظلماً، يقول روبرت منتران: "قد كتب بوسبيك أن بوسع ابن صياد سمك أو فلاح أو راع أن يصبح صديراً

سلاطين الممالك الجراكسة للفرنسيين، بل إنها تنظم إقامتهم في أحياء وخانات خاصة مع عدم المساس بكنائسهم وعدم فرض ضرائب عقارية عليها، ولا شك أن إبرام هذه المعاهدة كان مشجعاً للملك فرنسا فرنسوا الأول والسلطان سليمان على عقد معاهدة هامة أكثر شمولاً عرفت باسم (معاهدة صداقة وتجارة بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا)، ولقد عقدت سنة ١٥٣٥ م وتقرر فيها منح تجار فرنسا وسائرعاباها الذين يذهبون إلى أقاليم الدولة العثمانية بعض (الامتيازات) مقابل منح الرعايا العثمانيين امتيازات مماثلة لها، وكانت هذه المعاهدة في سياسة التنشيط التجاري التي تبنتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية وخاصة المطة منها على البحر المتوسط لتعويض ما فقدته من نشاط تجاري.^(٩)

ولنا أن نلقى بعض الضوء هنا على كلمة (امتيازات) والتي كانت فيما بعد مادة خصبة للهجوم على الدولة العثمانية، حيث بدأت الامتيازات الأجنبية مع المعاهدات - سابقة الذكر - منذ عهد السلطان سليمان القانوني، عندما منح الفرنسيين امتيازات تجارية وسهل لهم الإقامة والدخول والخروج في أقاليم الدولة العثمانية، وهذا بالطبع - كما ذكرنا - لتسهيل وتنشيط الحركة التجارية في أقاليم الدولة، ورجوع التجارة إلى سابق عهدها في تلك المناطق، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل ازدادت تلك الامتيازات مع عظم التواجد العسكري للعثمانيين في مياه البحر المتوسط، حتى أصبح البحر المتوسط مع بدايات القرن السابع عشر شبه بحيرة عثمانية إلى جانب السيطرة الكبيرة على معظم جزر هذا البحر.

ولكن علينا أن نذكر أيضاً أن هذه الامتيازات كانت مماثلة للتجار العثمانيين المتواجدين في البلدان الأوروبية والذين استفادوا بها تماماً كما استفادت الدول الأوروبية ورعاياها، ولكن ذلك بالطبع كان في زمن قوة الإمبراطورية، فقد أصبحت تلك الامتيازات عبئاً على كاهل الدولة وأقاليمها المختلفة منذ بداية ضعف الدولة العثمانية وعدم إمكانيتها تطبيق تلك المعاهدات كما ينبغي، حيث استفاد بها الغرب بالكامل على عكس الدولة العثمانية، بل لقد استغلت الدول الأوروبية هذه الامتيازات وتدخلت في شئون الدولة العثمانية الداخلية بحجة حماية رعاياها ومصالحهم، وحماية تجارتها وشئونها داخل الدولة. وكما هو واقع اليوم عندما توقع اتفاقية بين دولة قوية وأخرى ضعيفة، تكون الدولة الكبيرة حتماً هي المستفيد الأكبر وتعجز الدولة الضعيفة عن تفعيل بنود الاتفاقية الخاصة بها، هكذا أصبحت الاتفاقيات والامتيازات التي استفادت بها الدولة في بداية أمرها هي نفسها التي أدت في القرن التاسع عشر إلى تفكك الدولة وانهيارها الإداري والاقتصادي.

وتدل جميع الإحصائيات بالفعل على أن السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية سواء من ناحية الامتيازات أو المعاهدات قد أتت ثمارها، فقد تحدث "أندريه ريمون" عن المراكز التجارية الهامة في العصر العثماني وقارن حال هذه المراكز وحجم أنشطتها التجارية قبل وبعد السيطرة العثمانية، فعلى سبيل المثال قد توسعت

أخريات أيامها كان أساساً ودعامة رئيسية من أسباب طول عمرها وبقائها، فهي أطول دول الإسلام عمراً.

الأقليات في ظل الحكم العثماني

لقد نعت د. حمدان سياسة الملة التي اتبعتها السلطات العثمانية بأنها سياسة قصيرة النظر، هذه السياسة التي أدت إلى ترك كل طائفة أو ملة تعيش في الدولة العثمانية تدير شئونها الخاصة دون التدخل من قبل سلطات الحكومة، وهذا يعتبر في حد ذاته تسامحاً كبيراً أدى في نهاية الأمر إلى الضرر بالدولة نفسها، وتحول في النهاية إلى عبء كبير على كاهل الدولة خاصة في القرن التاسع عشر مع ضعف الهيكل الإداري لها، وعجزه عن السيطرة على كل هذه الأقليات، التي هي بمثابة كيانات لها شخصيتها داخل الدولة يمكن أن تتبلور في أي لحظة، خاصة في أوقات ضعف السلطة المركزية فتلتهم مقومات الدولة من الداخل، وهذا ما حدث بالفعل.

يقول "أليكس جورافسكي" في كتابه الإسلام والمسيحية: "قد ميزت السلطات العثمانية رعاياها المسيحيين في ملل مستقلة مخضعة إياهم ليس لسلطة البطاركة الروحية فحسب ولكن لسلطتهم الزمنية أيضاً، وبهذا الشكل أصبحت (المجالس الملية) وطوائفها كيانات كنسية سياسية ذات سمات وملامح متميزة، أي أن السلطة المدنية والشئون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أوكلت كلياً أي ما سُمي (بالمؤسسة الدينية) أي هيئة العلماء لدى المسلمين والبطاركة والأساقفة لدى المسيحيين والحاخام الأكبر لدى اليهود، وبمرور الوقت تعاظم ضغط مختلف الكنائس القومية والإثنية في الولايات والمناطق المختلفة، وتنامى عدد الملل التي تدير شئونها الذاتية بصورة رسمية".^(١٨) هذا بالطبع قد عجل بانحلال الدولة وسهولة تفككها، خاصة المناطق الأوروبية في البلقان التي ضمت الكثير من الملل والأعراق.

ويقول المؤرخ كارل بروكلمان: "إذا كانت الدولة العثمانية لا تتدخل من حيث المبدأ في قضايا الدين، فقد انتهت في الواقع إلى أن تصبح ملجأاً للحرية الدينية بالنسبة إلى اليهود المطرودين من أسبانيا والبرتغال عند منبج القرن السادس عشر، فما وافت سنة ١٥٩٠م على وجه التقريب حتى بلغ عدد سكان الحي اليهودي في استانبول نحواً من عشرين ألفاً".^(١٩)

وتعد مسألة الهجرة اليهودية إلى الدولة العثمانية من الأدلة القطعية التي تكشف الوجه العنصري الحقيقي للدول الأوروبية التي تدعى التحضر والتمدين، ففي الوقت التي ادعت فيه الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا وروسيا أن الدولة العثمانية تفرق بين رعاياها وتضطهد بعضهم، كانت تلك الدول هي أولى الدول اضطهاداً وظلماً وخاصة لليهود، فقد عملت تلك الدول ومن قبلها أسبانيا والبرتغال على اضطهاد اليهود ومحاولة تنصيرهم وأهانهم بشتى الوسائل وطردهم من أراضهم وأملاكهم، يذكر د. عبد الوهاب المسيري في دراسته عن اليهود كانوا يشكلون دوماً أقلية في

أعظمًا استناداً إلى قدراته وحدها، إن من يتمتع بالشرف الأول بين الأتراك بعد السيد الأكبر هو الذي لا يعرف أصله ولا أصل أبيه وأمه، كما أردف وهكذا فإن كل إنسان يثاب بحسب جدارته والمناصب يشغلها رجال قادرين على شغلها".^(١٥) ويدلنا الإحصاء الذي أورده "جلزر" على أن الصدور العظام الذين تعاقبوا على الحكم خلال ازدهار الإمبراطورية (١٤٥٣-١٦٢٣م) كانوا ثمانية وأربعين، خمسة منهم فقط يجري في عروقهم الدم التركي، أما الباقون فكانوا: (إحدى عشر ألبانياً، إحدى عشر صقلياً، ستة يونانيين، واحد جركسي، واحد إيطالي، واحد أرمني، واحد من جورجيا، عشرة من أصول غير معروفة).^(١٦) وهذا إن دل فإنما يدل على عالمية الدولة العثمانية المستمدة من عالمية الإسلام نفسه، كما كانت الدولة العباسية في صدر الإسلام، والتي وصل فيها الموالي إلى أرقى المناصب حتى نافسوا العنصر العربي في كل نواحي الحياة.

أما قول د. حمدان أن الدولة العثمانية قامت على أسس طائفية، ونعت سياسة الملة بأنها ضيقة الأفق، فهذا أبعد ما يكون عن الصحة، ولو حدث هذا لما استطاعت تلك الإمبراطورية الشاسعة التي ضمت بين أرجائها الكثير من الأعراق والملل والطوائف أن تجمع بينها في ظل استقرار سياسي واجتماعي عدة مئات من السنين، فالدولة الأموية التي قامت في صدر الإسلام مع قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية الكبيرة آنذاك لم تستطع أن تعمّر كثيراً بسبب تفضيلها العنصر العربي على باقي عناصر الدولة الإسلامية في الوظائف والقيادات، وقد أدى هذا في النهاية لتبني الموالي من الفرس الدعوة العباسية المناهضة للحكم الأموي، والتي كانت سبباً مباشراً في سقوط هذه الدولة وانهارها في عز قوتها.

ولم تظهر ردود الأفعال القومية داخل الإمبراطورية إلا في أواخر عهدها كرد فعل طبيعي ومباشر لمحاولة جماعة الاتحاد والترقي التي سيطرت على السلطة من فرض الهوية التركية وجعلها متميزة عن باقي الهويات في الإمبراطورية، وهذا لم يحدث إلا بعد تنحية الدور الديني وتبني الحركة القومية التي سادت حينئذ في أوروبا وتبني مختلف شعاراتها مثل العدالة والحرية والمساواة، وهي نفس شعارات الثورة الفرنسية التي اندلعت في أواخر القرن الثامن عشر.

ولكن قبل سيطرة جماعة الاتحاد والترقي على السلطة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣-١٣٢٧هـ / ١٨٧٦ - ١٩٠٩م)^(١٧) سنة ١٩٠٨م لم تجنح الإمبراطورية أبداً للتمييز القومي أو العرقي بين عناصرها، بل على العكس من ذلك فقد تبني السلطان عبد الحميد الثاني سياسة الجامعة الإسلامية لجمع شتى شعوب الإمبراطورية تحت ظل الإسلام الذي لا يفرق بين عربي وأعجمي، ولقد أثبتت السياسات القومية فشلها في نهاية المطاف بالحروب الفتاكة التي نشبت بين مختلف القوميات في أوروبا في الحربين العظميين وكادت أن تؤدي إلى هلاك البشرية، لذلك فإن وحدة الدين الذي اتخذته الإمبراطورية العثمانية شعاراً لها حتى

حتى تنامت الأطماع الصهيونية في سيناء وفلسطين ووصلت إلى أوجها في أواخر القرن التاسع عشر مع ضعف الإمبراطورية الشديدة، ولكن ظلت الإمبراطورية تحافظ على المقدسات الإسلامية بقيادة السلطان عبد الحميد الثاني، الذي علم بالمخططات الصهيونية وعمل على إحباطها وفشل مساعيها.

ومن مساعي السلطان عبد الحميد في إحباط المخططات الصهيونية - الصليبية، أنه أصدر سنة ١٨٨٧م أوامر جديدة بشأن اليهود وجهت إلي متصرفي القدس ويافا لتعلمهم بأنه يسمح لليهود بالدخول إلى البلاد كحجاج أو زوار فحسب، وعلى كل يهودي يصل إلى يافا أن يدفع ٥٠ ليرة تركية لقاء تعهد بمغادرة فلسطين خلال ٣١ يومًا، وفي سنة ١٨٨٨م أصدر الباب العالي قوانين جديدة تحت على ضرورة حمل اليهود الأجانب جوازات سفر توضح عقيدتهم اليهودية كي تمنحهم سلطات الميناء تصريحًا لزيارة المتصرفية لمدة ثلاثة أشهر، وفي سنة ١٨٩٨م أصدر السلطان عبد الحميد الثاني قوانين جديدة منع بموجها اليهود من دخول القدس، وقد لاقت هذه القوانين الجديدة المعارضة الشديدة من القنصليات الأجنبية.^(٢٤)

يقول السلطان عبد الحميد في مذكراته: "إن دولاً كثيرة أرادت التخلص من اليهود وأيدت هجرتهم إلى فلسطين، ولكن في دولتنا عدد كبير من اليهود فإذا كنا نريد أن يظل العنصر العربي الإسلامي متفوقاً في فلسطين يجب ألا نسمح بهجرة اليهود إليها، وإذا كان الأمر عكس ذلك وسمحنا بالهجرة فإنهم في فترة قصيرة سيسيطرون على الحكم وتصبح فلسطين تحت سيطرتهم، ونكون بذلك قد قضينا بأيدينا على عنصر ديننا بالموت الأكبر".^(٢٥)

يتضح الآن كيف عملت الدولة العثمانية على الحفاظ على هوية الأراضي الإسلامية وخاصة الأراضي المقدسة من الأطماع الصليبية والصهيونية، وكيف أن تلك القوى وجدت الطريق مفتوحاً بعد إسقاط الخلافة العثمانية في تحقيق مخططاتها كاملة دون اعتراض، فاستطاع الصهاينة اليهود الهجرة إلى فلسطين حتى أقاموا دولة إسرائيل دون أن يقف في وجههم أحد، واستطاعت الدول الاستعمارية الكبرى الدخول بكامل حريتها إلى الأراضي العربية والإسلامية، وللأسف أيضاً لم يقف في وجههم أحد.

أما بالنسبة للمسيحيين فقد وجدوا حرياتهم الكاملة حتى وصل بعضهم إلى أرق المناصب، ويعلق "أندريه ريمون" على ذلك بقوله: "إن شيخاً مستنيراً مثل الجبرتي يعرب عند الحاجة عن استهجانته للدور الذي يلعبه المسيحيون والذي يرى أنه زائد عن الحد"،^(٢٦) هذا لأن الطوائف المسيحية كانت موجودة تقريباً في جميع دول الشرق العربي، ويتضح أنها استفادت إلى حد كبير من الإمكانيات الاقتصادية الجديدة المتاحة بفضل إنشاء الإمبراطورية العثمانية، وكذلك بفضل نمو التجارة مع أوروبا، وقام المسيحيون بطبيعة الحال بدور الوساطة بين الفرنجة والتجار المحليين، ولعب المسيحيون المحليون أيضاً دوراً هاماً كمعاونين للحكام باعتبارهم

الغرب وكانوا يعملون في الوظائف المشينة، وساهمت عمليات الطرد المختلفة والتي استمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر ووصلت إلى ذروتها مع وعد بلفور في تدعيم هوياتهم بوصفهم جماعات وظيفية، إذ أنها لم تضرب بجذورها في أي رقعة جغرافية.^(٢٧) وذلك بالطبع بسبب العنصرية التي اتبعتها الدول الأوروبية في التعامل معهم.

ويستدرك د. المسيري بقوله: "لم يكن هناك يهود يعيشون بشكل قانوني في إنجلترا أو فرنسا أو هولندا أو أسبانيا أو البرتغال أو الدول الاسكندنافية. وكان يهود أوروبا كافة مركزين أساساً في بولندا أو بعض أجزاء من ألمانيا وإيطاليا، حتى أنه في القرن السابع عشر كان هناك مركزان أساسيان في العالم لليهود: أحدهما الإمبراطورية العثمانية وهو الذي استوعب كثيرًا من اليهود الذين طردوا من أوروبا الغربية وشبه جزيرة أيبيريا، وثانيهما في بولندا وليتوانيا".^(٢٨)

ولقد ازدادت أعداد اليهود والهجرة اليهودية إلى الولايات العثمانية حتى وصل عدد اليهود في استانبول وحدها إلى أكثر من ثلاثين ألفاً، وفي أزمير حوالي عشرة آلاف وسالونيك وصل تعدادهم إلى حوالي خمسة وعشرين ألفاً،^(٢٩) وجاء التشجيع من الغرب للهجرة اليهودية الكبيرة إلى أراضي الدولة العثمانية، فقد كانت السياسة البريطانية على سبيل المثال تؤيد ذلك بشدة، حتى أن إنجلترا خاطبت السلطان العثماني بقولها: "سيكون مفيداً للسلطان دخول يهود مشتتين إلى فلسطين بسبب الثروة وعادات النظام والصناعة التي سيحملونها معهم، وهذا سيؤدي إلى زيادة موارد الدولة العثمانية ويطور التقدم فيها"، وكان هذا بالطبع خدمة للمصالح الأوروبية واليهودية على السواء، لأن أوروبا عملت على التخلص من اليهود بشتى الطرق وفي نفس الوقت عملت على زرع اليهود كمعول هدم في جسد الدولة العثمانية، هكذا ظل اليهود يأملون الاستيطان في أرض فلسطين وتكوين دولة هناك تلم شتاتهم وتحقق حلمهم المزعوم، ولم يدخروا وسعاً منذ القرن السادس عشر في الاستقرار داخل الأراضي الإسلامية بعيداً عن أوروبا وقريباً من بيت المقدس، حيث لم ينس هؤلاء اليهود فترات رخائهم في الأندلس خلال الحكم الإسلامي.

ولكل هذه الأسباب وبعد تلك الهجرة اليهودية واسعة المدى إلى أراضي الدولة العثمانية وخاصة فلسطين في مطلع العصر الحديث، عمل السلاطين العثمانيون منذ القرن السادس عشر، وبالتحديد منذ عهد السلطان سليم الأول الذي أدرك هذا الأمر في فترة مبكرة، فعمل على وضع قوانين خاصة لحماية فلسطين وسيناء من الطمع اليهودي، ومع ذلك بدأ اليهود يهاجرون سراً إلى فلسطين وسيناء حتى أن رهبان دير سانت كاترين أحسوا بهذا الخطر يهدد المنطقة فشكوا إلى الوالي العثماني بالقاهرة تزايد أعداد اليهود، واستجابت الدولة العثمانية لهذا النداء وأمرت بإخراج اليهود وأسرهم من منطقة الطور وعدم السماح في المستقبل بهجرة اليهود إلى سيناء كلها.^(٣٠)

وهكذا ظلت الدولة العثمانية تحافظ على الهوية الإسلامية لفلسطين وسيناء وكل الأراضي المقدسة التي ظلت تحت سيطرتها،

فهل كان إذن العالم العربي - كما يقول د. حمدان - قبل قدوم الأتراك يقف موقف الند للند من العالم المسيحي؟ أم أنه كان في حالة من الانهيار لم يسبق لها مثيل؟ إن كل الدلائل تشير إلي أن الحضارة العربية في مجملها كانت آخذة في الانحدار قبل قدوم الأتراك العثمانيين بفترة ليست بالقصيرة.

يقول "أندريه ريمون": "إن انحدار المدن العربية كان سابقاً للغزو العثماني فالمدن العراقية الكبيرة لم تسترجع قواها إطلاقاً بعد الكارثة التي تمثلت في الغزو المغولي، ويقول المؤرخ المصري المقريني في القرن الخامس عشر: "بغداد قد تهدمت لم يعد هناك جامع ولا مؤمنون ولا سوق غالبية قناتها قد جفت ومن الصعب تسميتها مدينة"، أما عن دمشق فيقول: "ذكر سوفاجيه أن قوات تيمورلنك قد نهبت المدينة سنة ١٤٠٠م ثم عانت المدينة من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الإمبراطورية المملوكية، وأضاف بأن السلطان سليم لم يحتل في سنة ١٥١٦م سوى مدينة أكثر من نصفها أطلال"، ويقول عن شمال إفريقيا: "أدى تفسخ دول المغرب الأوسط والشرقية إلي تشجيع المغامرات الاستعمارية الإسبانية والبرتغالية"، وفيما يتعلق بتونس: "فإن القرن الحفصي الأخير كان يمثل مأساة طويلة الأمد، وقد لاقى سكان تونس أسوأ معاملة حين احتلها الأسبان سنة ١٥٣٥م، حيث يقول المؤرخ ابن دينار أنه تم قتل نصف السكان وإخضاع ثلث آخر للعبودية"، ويستدرك بقوله: "ولا شك أن إمبراطورية قوية وموحدة مكان مجموعة دول تلهث من الإرهاق كان مفيداً للمدن التي ظلت تعاني منذ قرون من الزمان من آثار التدهور السياسي، وفي الواقع أنه من المنطقي أن يكون هذا هو ما حدث".^(٣٠)

أما بالنسبة لمصر وعاصمتها القاهرة، فقد أصابها التدهور الاقتصادي والاجتماعي على أثر تحول طريق التجارة العالمية عنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر، وهذا ينطبق على بعض مدن الشام والحجاز التي تقع على نفس هذا الطريق، فقد أدى انقطاع العوائد الجمركية عنها إلي تدهورها بشكل سريع اقتصادياً واجتماعياً، فلم تعد القاهرة وموانئ مصر والشام المطلة على البحر المتوسط والبحر الأحمر كما كانت منذ قرن من الزمان.

وهكذا فإن الدوافع التي دفعت الدولة العثمانية للولوج إلي منطقة الشرق الأوسط وخاصة مصر والشام للسيطرة على هذه المنطقة لم تكن بالدوافع الهيئية، فقد كانت مسألة مصيرية بالنسبة للإسلام والمسلمين، فكانت بحق أعظم خدمة أسدتها الدولة العثمانية للإسلام أنها وقفت في وجه الزحف الصليبي البرتغالي على البحر الأحمر والأماكن المقدسة الإسلامية من الشرق، وفي وجه المستعمر الإسباني من الغرب، ولم تكن دوافع العثمانيين دوافع استعمارية من أجل استنزاف ثروات الشعوب وخيراتهم، كما فعلت دول أوروبا منذ بداية العصر الحديث.

أصحاب كفاءات إدارية، كما كانوا كثيرًا يعملون كأصحاب مصارف.^(٢٧)

إن الجاليات المسيحية واليهودية حققت تقدماً ملحوظاً في ظل الدولة العثمانية وأمكهم أن يديروا شئونهم بأنفسهم بطريقة مستقلة في جو من التسامح الديني الذي دهش له الرحالة الأوروبيون، حتى كتب أحد ضباط البحرية الروسية الذي توقف في تونس نهاية القرن الثامن عشر يقول: "يمكن القول بأن النساك المسلمين ليسوا كالرهبان الأوروبيين في إظهارهم للبعوض تجاه من يدعو إلي دين آخر، والدليل على ذلك هو أن المسيحيين واليهود الذين يعيشون هنا يمكنهم إدارة شئونهم بحرية وفقاً لقوانينهم الخاصة".^(٢٨)

الحكم العثماني بين الإنصاف والجحود

وأخيراً؛ يتطرق د. حمدان إلي أكثر المواضيع أهمية بالنسبة للسيطرة العثمانية على العالم العربي، وهذا الموضوع ذو أهمية خاصة لدى الكتاب الذين يتبنون الفكر القومي، وهو أن الهيمنة العثمانية على العالم العربي هي سبباً مباشراً لتخلف هذا العالم عن الركب الحضاري وعزله، بل والزج به في أحضان المستعمر الأوروبي. يقول د. حمدان: "والواقع أن الاستعمار التركي هو الذي مهد الطريق - حضارياً وتكنولوجياً - للاستعمار الأوروبي في العالم العربي، فلقد رأينا أن العالم العربي الإسلامي وقف إلي ما قبل قدوم الأتراك إزاء العالم الأوروبي المسيحي موقف الند للند في حالة زهو عسكري. ومنذ الاستعمار التركي فقط بدأ الافتراق بين المستوى الحضاري والفني للغرب والعرب، الغرب إلي أعلى والعرب إلي أسفل. كان الاستعمار التركي نقطة الانعكاس في المنحنى الحضاري وخط المستقيم بين تقدم الغرب وتخلف العرب".^(٢٩)

لأن الهيمنة العثمانية هي سبب تخلف العالم العربي عن ركب الحضارة والتقدم، فهل كانت الدولة العثمانية تسيطر على باقي أجزاء العالم الإسلامي الذي كان مستنيراً في العصر الوسيط ثم تخلف هو الآخر بدوره عن ركب الحضارة؟ بل إن المغرب الأقصى لم يقع يوماً تحت السيطرة العثمانية، فهي الدولة العربية الوحيدة التي سلمت من تلك السيطرة بالإضافة إلي أجزاء من دولة عمان وسواحل الخليج العربي، فلماذا لم يلحق المغرب إذن بركب الحضارة الغربي؟ ولو سلمنا بافتراض أن الدولة العثمانية قد جثمت على روح الشرق ومنعته من التقدم والازدهار، فلماذا تخلف أولئك عن الركب في الأندلس وخبت دولتهم بعد ذلك الازدهار؟ ولماذا ضعفت دولة المماليك بعد قوتها حتى كادت أن تقع فريسة للاستعمار الأجنبي لولا تدخل الدولة العثمانية؟ ولماذا انقسم المغرب العربي على نفسه قبل التدخل العثماني منذ القرن الثالث عشر وأصبح فريسة سهلة للمستعمر الأجنبي فوقع الكثير من أراضيها لقمة سائغة للأسبان والبرتغاليين؟؟؟

خاتمة

لقد ظلت الدولة العثمانية طوال تاريخها دولة إسلامية تدافع عن الإسلام وأرضه امتدادًا عظيمًا لتاريخ الإسلام الزاهر، ولم تكن كما روج لها أعداء الإسلام من الغرب ومريديه دولة عنصرية بربرية ذات أطماع استعمارية. لقد شكلت تلك الدولة على مدى تاريخها الطويل سدًا منيعًا أمام الطامعين في النيل من الإسلام، وما لبث هذا السد أن تداعى فتكالبت علينا أمم الأرض جمعاء تريد أن تلتهمنا التهامًا، فهل ما نحن فيه من فرقة إلا من نتائج سقوط الخلافة العثمانية.

يقول مصطفى باشا كامل: "واجب المسلمين أن يلتفوا أجمعين حول راية الخلافة المقدسة وأن يعززوها بالأموال والأرواح ففي حفظها حفظ كرامتهم وشرفهم، وفي بقاء مجدها رفعتهم ورفعة العقيدة الإسلامية المقدسة".^(٣١)

- (٥) المرجع السابق ص ١٦ ، ١٧.
- (٦) فاروق عثمان أباطة، أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط، دار المعارف، ص ٥٧.
- (٧) المرجع السابق، ص ٥٨، نقلًا عن ابن إياس، بدائع الزهور.
- (٨) المرجع السابق، ص ٦٣، نقلًا عن ابن إياس، بدائع الزهور.
- (٩) المرجع السابق، ص ٦٩: ٨١.
- (١٠) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع عام ١٩٩١ م، ص ٣٨.
- (١١) المرجع السابق، جمال حمدان، الاستعمار والتحرير الخ، ص ١٣.
- (١٢) المرجع السابق، ص ٤ ، ١٥.
- (١٣) المرجع السابق، ص ١٥.
- (١٤) أحمد فؤاد متولي، تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى العصر الذهبي، إيتراك للنشر والتوزيع عام ٢٠٠٥ م، ص ١٩٨: ٢٠٠.
- (١٥) روبرت منتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٣ م، ج ١/ ص ٢٦١.
- (١٦) أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة العربية، الطبعة السابعة، عام ١٩٨٦ م، ص ٨٤٦.
- (١٧) السلطان عبد الحميد الثاني: هو السلطان الرابع والثلاثين من سلاطين آل عثمان وآخر من امتلك السلطة الفعلية منهم، ولد عام ١٩٤٢ م وتولى الحكم عام ١٨٧٦ م، ابعث عن العرش من قبل جماعة الاتحاد والترقي عام ١٩٠٩ م بتهمة الرجعية، أقام بعدها تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام ١٩١٨ م، له الكثير من المآثر منها وقوفه أمام الأطماع اليهودية في فلسطين وسيناء، ودعوته للوحدة الإسلامية بين شعوب العالم الإسلامي، وإنشائه للجماعة الإسلامية تحت شعارها مسلمي العالم اتحدوا، وقد لاقت هذه الدعوة رواجًا كبيرًا لولا قوى الغرب التي قامت بمناهضة تلك الدعوة ومهاجمتها.
- (١٨) أليكس جورافسكي، الإسلام والمسيحية، ترجمة: خلف محمد الجراد، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢١٥، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب - الكويت، نوفمبر ١٩٩٦ م، ص ١٨٧.
- (١٩) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمير فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الخامسة، ص ٨٤٦.
- (٢٠) عبد الوهاب المسيري، دفاع عن الإنسان، دار الشروق، الطبعة الثانية عام ٢٠٠٦ م، ص ٣٠.
- (٢١) المرجع السابق، ص ٥١.
- (٢٢) صموئيل آتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ترجمة: د. جمال أحمد الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٩٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، مايو ١٩٩٥ م، ص ٢٠٧.
- (٢٣) المرجع السابق، أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي الخ، ص ٨٦٤.
- (٢٤) حسان علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٨ م - ١٩٠٩ م)، الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت، ص ٩: ١١.
- (٢٥) المرجع السابق، ص ٢٧، نقلًا عن مذكرات السلطان عبد الحميد.
- (٢٦) المرجع السابق، أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى الخ، ص ٨١.
- (٢٧) المرجع السابق، ص ٨١ ، ٨٢.
- (٢٨) المرجع السابق، ص ١٠١.
- (٢٩) المرجع السابق، جمال حمدان، الاستعمار والتحرير الخ، ص ١٧.
- (٣٠) المرجع السابق، أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى الخ، ص ٣٤ ، ٣٥.
- (٣١) مصطفى باشا كامل، في المسألة الشرقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة عام ٢٠٠٨ م، ص ٣٦.

الهوامش:

- (١) د. جمال حمدان: هو مفكر وباحث وعالم جغرافيا مصري، ولد عام ١٩٢٨ م بمحافظة القليوبية، عين معيدا بكلية الآداب قسم الجغرافيا عام ١٩٤٨ م، حصل على الدكتوراه من إنجلترا عام ١٩٥٣ م، عمل منذ ذلك الوقت مدرسا بجامعة القاهرة، له العديد من الأبحاث والدراسات الهامة التاريخية والجغرافية والتي اختصت معظمها بمصر والعالم العربي، وأهم تلك الدراسات كتابه (شخصية مصر)، والجدير بالذكر أن د. حمدان يعتبر من دعاة الفكر القومي، توفي عام ١٩٩٣ م.
- (٢) جمال حمدان، الاستعمار والتحرير في العالم العربي، المكتبة الثقافية رقم ١٢٣، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، ١٥ ديسمبر عام ١٩٦٤ م، ص ١٣.
- (٣) الناصري، (أبو العباس أحمد بن خالد)، الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب - الدار البيضاء عام ١٩٥٥ م، ج ٤/ ص ٩٠: ١٢٠.
- (٤) عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة د. محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الأولى عام ١٩٨٩ م، ص ١٦.